في 27 أيلول/سبتمبر، سارع المقيم السياسي البريطاني روس، حاجي أحمد خان للساحل المتصالح، مع أنه لم يكن على دراية بالمقترحات الفارسية المرسلة إلى حكام الساحل المتصالح، بالتعبير عن فهم جديد (وإن كان ما يزال مخطئاً إلى حد ما) حول القضية لحكومة صاحبة الجلالة في الهند التي تولت مسؤولية شؤون الخليج العربي في وكانت رتفع تقاريرها إلى وزارة الهند في لندن. فقد كتب قائلاً: هذه الجزيرة [صري] وكذلك جزيرتا طناب الكبرى وطناب الصغرى شكلت جزءاً من الممتلكات الموروثة لشيوخ العرب القواسم، وعلى مدى أعوام آلت الإدارة والولاية القانونية Jurisdiction بالقبول العام إلى كبير القواسم على الساحل الفارسي، أي شيخ لنجة حالياً. والآن فإن شيوخ القواسم المقيمين على الساحل الفارسي قد حصلوا على وضعية رعابا فارس، أما أولئك الذين حكموا لنجة فقد كانوا تابعين للسلطة الفارسية، وفي حقيقة الأمر بوصفهم مسؤولين فارسيين في لنجة. وتنظر الحكومة الفارسية بلاشك إلى هذه الحقيقة على أنها تجعل من الجزر محل النقاش ملكا فارسيا، ولولا حقوق الشيوخ العرب في الساحل العماني وملكيتهم المشتركة، لكان الوضع الفارسي محسوما ولا جدل حوله. فإنني أعتقد أنه من المحتمل أن يحتج بعض شيوخ القواسم ضد ضم الجزر إلى فارس، وقد يطالبون بتدخل الحكومة البريطانية، وفي حال عدم القيام بذلك قد يطالبون السماح لهم بطرد المسؤولين الفرس. 1 تشرين الأول/أكتوبر، كتب روس مرة أخرى إلى حكومة الهند البريطانية أن الحكومة الفارسية لا تملك "مطالبة قوية" بجزيرة صري، وأنه «في ظل موافقة حكومة الهند فقد أوضحت القضية خارج نطاق الولاية القانونية لفارس». وقد أرفق ترجمات لرسائل سابقة من الشيخ خليفة والشيخ علي، حاكمي لنجة من القواسم، إلى الشيخ حميد القاسمي حاكم رأس الخيمة، والتي يبدو أنها أثرت في تطور فهمه الجديد وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر 1887، طالب الشيخ صقر بن خالد حاكم أي فروع العائلة في لنجة ورأس الخيمة والشارقة، دون أن يميز إن جزيرة صري، تابعة لقبيلة القواسم، وعندما كانت بيد أبناء عمنا وأقاربنا في لنجة لم يكن هناك فرق بيننا وبينهم، إذ إن شؤوننا وأملاكنا واحدة ومتماثلة. وعند إشارته إلى «جزيرة طناب»، قال: «إنكم تعلمون أن هذه الجزر تتبع القواسم، وقد جاء في دراسة باثيرست وإيلي وتشانس ما يأتي: لم يضع الشيخ صقر، أي فرق بين حقوق معينة لكل فرع من العائلة بالنسبة إلى جزيرة معينة. وحتى ذلك الوقت، كانت هذه الفروقات مهمة فقط فيما يتعلق باستخدام الجزيرة أو الولاية القانونية أو العوائد المتحققة من الجزيرة. أما ملكية القواسم للجزيرة فقد كانت جماعية لكافة أفراد العائلة، بنفس الطريقة المعتادة المعمول بها في القبيلة العربية حيث يملك كل فرد حصة غير مقسومة، وفي هذه الحالة صقر بن خالد. وفي ضوء هذه المراسلات، كتب روس في أواخر تشرين الأول/أكتوبر إلى حكومة القائم بالأعمال البريطاني في وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وقد رد رئيس وزراء فارس، الأول/ديسمبر قائلاً إن فارس قد جمعت الضرائب من صري وطناب الكبرى على مدى